

## تدخل الحكومة في وضع اللوائح ومراقبة السوق من منظور نهج البلاغة

عليرضا دل افكار<sup>١</sup>، احمد اكبرزاده<sup>٢</sup>

تأريخ القبول: ١٤٤١/١٠/١٦

تأريخ الاستلام: ١٤٤٠/٠٩/٠٣

١. أستاذ مشارك في قسم القرآن والحديث، جامعة پیام نور، طهران، إيران؛ Delafkar@pnu.ac.ir

٢. مدرس، قسم الفقه وأصول الشريعة الإسلامية، جامعة پیام نور قاین، إيران (الكاتب المسؤول)؛

mahdy\_1338@yahoo.com

### Government Intervention in the Regulation and Supervision of the Market from the Perspective of Nahj-ul-Balaghah

Alireza Delafkar<sup>1</sup>, Ahmad Akbarzadeh<sup>2</sup>

Received: 9 May 2019

Accepted: 8 June 2020

1. Associate Professor, Department of Quran and Hadith, Payame Noor University, Tehran, Iran; Delafkar@pnu.ac.ir

2. Instructor, Department of Jurisprudence and Fundamentals of Islamic Law, Payame Noor Ghaen University, Iran

(Corresponding Author); mahdy\_1338@yahoo.com

#### Abstract

One of the major issues in the field of economics is the issue of government involvement in regulating and monitoring the market, which is subject to two major permissions and prohibitions. The view of public interest, in the state of monopoly and market failure, justifies this interference and obliges the government to intervene. The jurisprudential texts refer to the topics of "hoarding" and "solving" the issue of government intervention in the market, and the jurists, in the sense of the narratives in this regard and despite having different opinions about the government's license in pricing, in general, consider the government's license to intervene are. This paper tries to examine the subject of the subject from the perspective of Nahj-ul-Balaghah as an authoritative validation source with an interdisciplinary approach between the two areas of economics and jurisprudence, and show that, in the event of the monopoly and market failure, Imam Ali (pbuh), in order to realize the public interest in the context of justice Equilibrium requires the government to regulate and monitor the market.

**Keywords:** Regulation, Government, Supervision, General Interest, Nahj-ul-Balaghah.

#### الملخص

يعتبر موضوع التدخل الحكومي في وضع اللوائح التنظيمية ومراقبة السوق أحد القضايا المهمة في مجال الاقتصاد الذي يقترن برأين رئيسيين في الجواز والمنع. تبرر وجهة نظر المصلحة العامة هذا التدخل وتلزم الحكومة بالتدخل في حالة فشل السوق بسبب عوامل مثل الإنحصار. في النصوص الفقهية، نوقشت مسألة تدخل الحكومة في السوق تحت عنواني «الاحتكار» و«التسعير». والفقهاء، باتباع هذا الروايات، وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول إذن الحكومة في التسعير، يسمحون عمومًا للحكومة بالتدخل في حالة فشل السوق وعدم كفاءته. تحاول هذه المقالة دراسة الموضوع من منظور نهج البلاغة كمصدر سردي صحيح بمنهج متعدد التخصصات بين المجالين المعرفيين للاقتصاد والفقه وتبين أنه في حالة فشل السوق، يلزم الإمام علي (ع) الحكومة بوضع اللوائح ومراقبة السوق بما يحقق المصلحة العامة في سياق العدالة المتوازنة.

**الكلمات الدلالية:** وضع اللوائح، الحكومة، الإشراف، المصلحة العامة، نهج البلاغة.

## المقدمة

٢٠١٤ : ٣٩). من ناحية أخرى، يؤدي عدم توفير المصالح العامة إلى فشل السوق وعدم كفاءته، وهو ما يُسمح للحكومة، وفقاً لوجهة نظر المصلحة العامة، ومن أجل منع فشل السوق، بالتدخل في تنظيم اللوائح ومراقبة السوق (باغتاني وآخرون، ٢٠١٥ : ٥٤). تم إجراء هذا النقاش في مجال الدراسات والبحوث الإسلامية حول جواز وعدم جواز عملية التسعير من قبل الحكومة من منظور الفقهاء (حسيني، بى.تا). في غضون ذلك، فإن وجود دراسة مستقلة حول مشاركة الحكومة في تنظيم ومراقبة السوق من منظور نهج البلاغة كمصدر إسلامي صحيح ومجموعة من الخطب والرسائل والكلمات القصيرة للإمام علي (ع) وهو الحكم الدستوري للحكومة العلوية يبدو فارغاً. بالنظر إلى المكانة الخاصة للمصلحة العامة في أوامر الإمام علي (ع)، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان من منظور نهج البلاغة يسمح للحكومة بالتدخل في تنظيم ومراقبة السوق؟ الغرض الأساسي من هذا المقال هو تحليل الإجابة على هذا السؤال في نهج البلاغة.

## أساسيات التدخل الحكومي في السوق

كان هناك جدل حول تدخل الحكومة في السوق بين المدارس الاقتصادية منذ زمن بعيد حيث لا ترى المدرسة "النمساوية" ضرورة لتدخل الحكومة، وترى المدرسة "النقدية" أنه من الضروري ألا تتدخل الحكومة في شؤون السوق. لكن المدرسة "الكلاسيكية" جعلت من الضروري وجود الدولة وتدخلها في الاحتكارات الطبيعية وعدم المساوات الكبيرة. قبلت مدارس "الليبرالية الجديدة" التدخل الحكومي في السوق من خلال التنظيم، وجعلت المدارس "الكينزية" و"الرفاهية الكلاسيكية الجديدة" التدخل مسموحاً به بشرط فشل السوق. في المقابل، تؤمن المدرسة "الليبرالية الكلاسيكية الجديدة"، مثل المدرسة النقدية، بعدم تدخل الدولة. يدرك المؤسسون الجدد الحاجة إلى تدخل الحكومة من خلال الإجراءات التنظيمية لحل النزاعات بين مصالح الأفراد والمجتمع؛ لذلك، تبرر العديد من المدارس وجود الحكومة

بعد فشل النظريات الرأسمالية وحركة الاقتصاد العالمي في إعادة تعريف الحكومة ومجالات تدخلها، ظهرت دولة الرفاهية<sup>١</sup> التي تحملت مسؤولية الاستثمار من أجل النمو بالتوازي مع تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية (باغتاني وآخرون، ٢٠١٥ : ٤٤). فشلت نظرية دولة الرفاهية لأنها أبطأت تدريجياً الدورة الاقتصادية وأدت في النهاية إلى أزمة اقتصادية (بفت ومؤمن راد، ٢٠١٥ : ١٨٨). أدى الابتعاد عن نظرية دولة الرفاهية وتحويل الشركات والمؤسسات إلى القطاع الخاص، مع المساعدة في تحسين الوضع الاقتصادي، إلى خلق مشاكل مثل الاحتكار الخاص، حيث يعتبر هذا فشل آخر للسوق؛ ولهذا السبب، لم يتحقق هدف زيادة الكفاءة في الممارسة العملية. هذه المرة، لم يكن الحل المقترح هو الحصول على مساعدة من الحكومة لاستبدالها بالسوق، ولكن مطالبة الحكومة بلعب دور تنظيمي في الاقتصاد واتخاذ إجراءات للتعويض عن إخفاقات السوق. (باغتاني وآخرون، ٢٠١٥ : ٤٤)؛ وهذا هو المكان الذي ظهرت فيه نظرية الدولة التنظيمية<sup>٢</sup>، المراقبة التي تقوم بوضع اللوائح التنظيمية. تتناول هذه المقالة أولاً آراء معظم المكاتب الاقتصادية التي تؤمن بالمصلحة العامة في ضرورة التدخل الحكومي في تنظيم السوق ومراقبته ثم يتم البحث حول الحل المطروح في نهج البلاغة للحكومة لحل صراع الفئات المتواجدة في السوق وتحقيق المصلحة العامة الذي يعتبر هذا الحل المطروح العدالة المتوازنة.

## التعبير عن المشكلة وضرورتها

المصلحة العامة<sup>١</sup> كأي أمر أو عمل يفيد الجمهور أو مجموعة من احتياجات الإنسان هو أحد مبادئ القانون العام وأساسه حيث خلال ذلك يجب أن يتم صنع السياسات الحكومية والتخطيط لضمان المصلحة العامة (عباسي وجرجي، ٢٠١٩ : ٩٧). طبعاً معنى الحكومة هنا هو معناها العام الذي يشمل القوى الثلاث والتنظيمات التابعة لها والقوات العسكرية (عباسي،

من أدوات جمع البيانات والتصحيح السلوكي للمجتمع (مؤمني راد، ٢٠١٥: ١٩٠).

إن أحد مبررات من يؤيدون وجود الحكومة المنظمة والمراقبة، هو السعي وراء الأهداف الاجتماعية. تتطلب الكفاءة الاجتماعية أن يكون تخصيص الموارد على طريق تعظيم الإنتاجية وتقليل التباين. إن التركيز على تعظيم الإنتاج أو تقليل التباين أو توسيع الوصول إلى رأس المال حسب أذواق الناس أمر منطقي عند السعي وراءه وبهذه الطريقة يجد منظور المصلحة العامة والتدخل الحكومي معناه. يعتبر تحسين وتطوير القطاع المالي أحد الأهداف الوسيطة التي تسعى الحكومات لتحقيق الأهداف المذكورة في سعيها وراء وضع اللوائح والرقابة حتى تتمكن الحكومات من تحسين قدرتها على دعم التنمية الاقتصادية (باغستاني وآخرون، ٢٠١٥: ٥٤). سبب آخر يبرر وجود الحكومة في السوق هو وجود الإخفاقات في السوق (عدم الكفاءة). تستند بعض اللوائح الحكومية إلى حماية العملاء والمستثمرين من سوء المعاملة من قبل الآخرين، وكذلك حماية المستهلكين من المخططات والحركات البونزية<sup>٣</sup>. يعد الاحتكار والابتعاد عن السوق التنافسية وفرض تكاليف أعلى على العملاء مثالاً آخر على فشل السوق. وبسبب فشل السوق هذا، توصلت وجهة نظر المصلحة العامة إلى استنتاج مفاده أن تدخل الحكومة في المراقبة ووضع اللوائح التنظيمية سيكون حتمياً لأمفر لها. (باغستاني وآخرون، ٢٠١٥: ٥٥).

### نهج البلاغة والحكومة التنظيمية

تذكر كلمة المنفعة في اللغة كالربح، النفع، الفائدة، النتيجة، الدخل وهي تكون مقابل كلمة الضرر (معين، ٢٠٠٩: ٤٣٧٣؛ دهخدا، ١٩٩٨: ٢١٦٨١). على الرغم من الأهمية الأساسية لتركيبية "المصلحة العامة" في الفقه، لكن من الصعب تقديم تعريف دقيق لهذه التركيبية. ويعود سبب هذه الصعوبة إلى عدم الوضوح والغموض الموجود في هذه التركيبية، مما جعل من المستحيل توفير معيار قانوني مقبول لها (انصاري، ٢٠٠٧: ٨١). ومع ذلك، وبغية التمييز بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، يقول بعض الفقهاء: "المصلحة العامة تعني

ودورها كمكمل للقطاع الخاص في أوقات فشل السوق (باغستاني وآخرون، ٢٠١٥: ٤٦-٤٩). تسببت التطورات والإنجازات في التنظيم ووضع اللوائح في السنوات الأخيرة في امتداد منطق التنظيم من مجال الاقتصاد إلى مجالات أخرى مثل البيئة والعمل وعلاقات صاحب العمل والعامل وحماية حقوق المستهلك وما إلى ذلك (باغستاني و آخرون، ٢٠١٥: ٥٥). في نظام اقتصاد السوق الحر، حيث تركز النقطة المعاكسة للاقتصاد على التخطيط، يتحرك الأفراد والشركات وفقاً لمصالحهم الشخصية، والمركز الذي يجب الاقتصاد الحر من خلاله على الأسئلة الأساسية للاقتصاد هو السوق. السوق هو مكان يقوم فيه الناس بتوريد السلع وتبادلها، ويحدد تفاعل الموردين والمتقدمين في السوق كمية وسعر البضائع (بثويان، ٢٠١٠: ٣٧). في هذا النظام، لا تشارك الحكومة في شؤون السوق لأنهم يعتقدون أن وجود الحكومة التشريعية تسبب عدم الكفاءة (باغستاني و آخرون، ٢٠١٥: ٥٣). ويستشهد معارضو نظام اقتصاد السوق الحر بنقاط ضعفه لرفضه، وهي: ١- عدم الكفاءة: في بعض الحالات لا يستطيع السوق إنتاج وتوفير السلع والخدمات التي يحتاجها الناس، وهذا يدل على عدم كفاءة نظام السوق الحر، ٢- عدم التوزيع الصحيح للدخل: في نظام اقتصادي للسوق الحرة الذي يقوم على المصالح الشخصية للأفراد والشركات ويسعى الجميع لتحقيق أقصى قدر من الفوائد، لا يمكن للمرء أن يتوقع أن يكون التوزيع النهائي للدخل عادلاً (بجويان، ٢٠١٠: ٤٣).

### أسباب القائلين بوضع اللوائح والمراقبة

كما ذكرنا أعلاه تؤمن معظم المكاتب الاقتصادية بضرورة وضع اللوائح والرقابة الحكومية على السوق. قبل البدء في الحديث من الضروري تقديم تعريف لمفهوم "وضع اللوائح"<sup>١</sup> ارائه شود. يعرف البروفيسور بلك<sup>٢</sup>، وضع اللوائح بأنها عملية الاستخدام الطوعي لأي سلطة لتنظيم سلوك الأفراد وفقاً للمعايير التي تم الحصول عليها

**العدالة (الوصول والاستفادة من قبل الجميع)**  
وبناءً على ما قيل، فإن من واجبات الحكومة ضمان المصلحة العامة في المجتمع والتي تشمل هذه المناقشة السوق. إن تضارب وتعارض المصالح بين المجموعات الموجودة في السوق أمر لا يمكن تجاهله. إن عمل الحكومة على هذه المهمة وتسويتها مع الصراع على شكل عدالة يتطلب نقاشاً، يتم تناوله هنا.

العدل في الكلمة يعني المساواة، مثل (فيومي، د. ت: ٣٩٦/٢) والفديه (زنجشري، ١٩٩٦: ٢/٤٤٣) و ضد الظلم (واسطى، ١٩٩٣: ١٥/٤٧١). العَدْلُ والعَدْلُ - قريبان في المعنى لكن - العَدْلُ إنه في الأشياء التي يتم إدراكها واستخدامها ببصيرة ووعي. مثل الاحكام وحسب الآية: **أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا** (مائده/٩٥). لكن الكلمات - عَدْلٌ وعَدِيلٌ - في الأشياء التي تدركها الحواس، مثل الأوزان والأرقام والمقاييس. العَدَالَةُ: وهي كلمة تعني المساواة في الجملة والمعنى (راغب، ١٩٩٥: ٢/٥٦٢).

يعرف الإمام علي (ع) العدل بأنه وضع كل شيء في مكانه:

«العَدْلُ يَضَعُ الْأُمُورَ مَوَاضِعَهَا وَالْجُودُ يُجْرِجُهَا مِنْ جِهَتَيْهَا وَالْعَدْلُ سَائِسٌ عَامٌّ وَالْجُودُ عَارِضٌ خَاصٌّ فَالْعَدْلُ أَشْرَفُهُمَا وَأَفْضَلُهُمَا» (الحكمة/٤٣٧).

لهذا يعلن أن أحد أهداف قبول الحكومة هو إقامة العدل: يقول ابن عباس إنني في أرض «ذى قار» ذهبت إلى خدمة الإمام علي (ع) الذي كان يخطط حذائه، فلما رأيته قال: ما ثمن هذا الحذاء؟ قلت لا قيمة له. قال: أقسم بالله أن هذا الحذاء الذي لا قيمة له أحب إليكم أكثر من الحكومة، إلا إذا استخدمته لأخذ الحق أو لصد الباطل «الخطبة/٣٣» (ترجمة دشتي).

كما طلب المولى من الحكام أن يركزوا على العدالة في أعمالهم: «وَلْيَكُنْ أَحَبَّ الْأُمُورِ إِلَيْكَ أَوْسَطُهَا فِي الْحَقِّ وَأَعْمُهَا فِي الْعَدْلِ وَأَجْمَعُهَا [لِرِضًا] لِرِضَى الرَّعِيَّةِ» (الرسالة/٥٣). «وَأَنْ أَفْضَلَ فَرَّةَ عَيْنِ الْوَلَاةِ اسْتِقَامَةُ الْعَدْلِ فِي الْبِلَادِ وَظُهُورُ مَوَدَّةِ الرَّعِيَّةِ» (الرسالة/٥٣)؛

**العدالة الموزعة:** عند تقسيم العدالة، يتم تقسيمها إلى قسمين: عدالة موزعة ومتوازنة. العدالة الموزعة هي توزيع

المنفعة والخير للأغلبية، المنفعة التي تعود على المجتمع وأي شيء أو فعل لصالح عامة الناس أو مجموعة من الاحتياجات البشرية» (عباسي، ٢٠٠٤: ١٧٢) و"المصلحة العامة هي مستوى من الربح والمنفعة يستفيد منه كل فرد أو عامة ويتمتع به والمنفعة هي الدخل العام" (حاجزاده، ٢٠٠٤: ٥). لأن المصلحة العامة لا يمكن أن تتحقق من خلال المبادرات الخاصة لكل أفراد المجتمع، لذلك تحقيق هذا الأمر هو أحد البرامج الرئيسية للحكومات (عباسي، ٢٠٠٤: ١٧٢). من منظور نصح البلاغة فإن تحقيق المصلحة العامة حق للشعب وواجب على الحكومة. «فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَيَّ فَالْنَّصِيحَةُ» (الخطبة/٣٤). كلمة «النَّصِيحَةُ» مشتقة من «نصح» تعني أن تكون خياراً منصوحاً «النصيحة كلمة يعبر بها عن جملة هي إرادة الخير للمنصوح له» (ابن منظور، ١٩٩٣: ٦١٦/٢) وفيه يكمن معنى الصدق أيضاً (واسطى، ١٩٩٣: ٤/٢٣١)؛ لذلك يمكن أن نستخرج بعض المعاني كالإخلاص والإحسان وطيبة الآخرين من كلمة النصيحة (حيدري نيك، ٢٠٠٧: ١٣٠). لذلك، وفقاً لأمر الإمام علي (ع)، فإن تحقيق المصلحة العامة في المجتمع هو حق الشعب وواجب الحكومة. وفي هذا الصدد يذكر الإمام علي (ع) أن وضع اللوائح التنظيمية يكون في اتجاه التنمية الاقتصادية وهو حق الشعب على الحكومة «فَأَمَّا حَقُّكُمْ ... وَتَوْفِيرٌ فَيُنْكُمُ عَلَيَّكُمْ» (الخطبة/٣٤). يتم شرح مهمتين للحكام في هذه العبارة. أولاً: المعنى الدلالي (الزيادة) المخفي في كلمة التوفير «وَفَرُّهُ تَوْفِيرًا، أَي كَثْرَهُ» (واسطى، ١٩٩٣: ٥٩٥/٧)، يلتزم الحاكم بالتخطيط والعمل من أجل تطوير الخزينة وزيادتها. ثانياً: المعنى الآخر لكلمة "التوفير" هو إعطاء كل حق لصاحبه كاملاً «وَفَرُّ عَلَيْهِ حَقُّهُ: أَي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ وَافِرًا لَمْ يُنْقِصْ مِنْهُ شَيْئًا» (حميري، ١٩٩٩: ١١/٧٢٣٨). وعليه يلزم الحكام أن يقسم ما ينال بالعدل بين من يستحقه. «تفريقه فيكم بالقسط والعدل من دون حيف فيه وميل» (هاشمي خويي، ١٩٨٠: ٤/٧٦).

ثم طلب من المالك اختيار قاضي بناءً عليها: «تُمُ اخْتَر لِحُكْمِ بَيْنِ النَّاسِ أَفْضَلَ رَعِيَّتِكَ فِي نَفْسِكَ بِمَنْ لَا تَضِيقُ بِهِ الْأُمُورَ وَلَا تُمَحِّكُهُ الْحُصُومُ...» (الرسالة/٥٣). يجب أن يعتمد تعيين الموظفين الحكوميين أيضًا على الاختبارات ووجود سلسلة من الشروط التي تؤدي إلى اختيارهم: «تُمُ انْظُرْ فِي أُمُورِ عَمَّالِكَ فَاسْتَعْمِلْهُمْ [اخْتِيَارًا] اخْتِيَارًا وَلَا تُؤَلِّمُ مُحَابَاةً وَأَثَرَةً فَإِنَّهُمَا جَمَاعٌ مِنْ شُعْبِ الْجَوْرِ وَالْحِيَانَةِ وَتَوَخَّ مِنْهُمْ أَهْلَ التَّجْرِبَةِ وَالْحَيَاءِ مِنْ أَهْلِ الْبُيُوتَاتِ الصَّالِحَةِ وَالْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ الْمُتَقَدِّمَةِ...» (الرسالة/٥٣). يجب أن يستند اختيار الكتابة والسكرتارية أيضًا إلى سلسلة من الشروط التي عبر عنها الإمام (ع): «تُمُ انْظُرْ فِي حَالِ كُتَّابِكَ فَوَلِّ عَلَى أُمُورِكَ خَيْرَهُمْ وَاخْصُصْ رَسَائِلَكَ الَّتِي تُدْخِلُ فِيهَا مَكَايِدَكَ وَأَسْرَارَكَ بِأَجْمَعِهِمْ [لِيُجُودَ] لِيُجُودَ صَالِحِ الْأَخْلَاقِ بِمَنْ لَا تُبْطِرُهُ الْكِرَامَةُ» (الرسالة/٥٣).

**العدالة المتوازنة:** الغرض من العدالة المتوازنة هو نوع العدالة التي تقاس فيها الأشياء التي لا يمكن قياسها بشكل ابتدائي. العلاقة بين الجريمة والعقاب، وكذلك العلاقة بين الواجبات المتبادلة للزوج والزوجة في الأسرة تكون ضمن العدالة. على الرغم من أن العقوبة ليست جريمة، يمكننا التكلم على إنها عادلة أو غير عادلة. في عدالة المتوازنة، يكون المنافسون على جانبيين، ويتم تحقيق العدالة من خلال تقييم المصالح لتحقيق إمكانية التجانس وتحقيق التوازن المتساوي. بقدر ما يتعلق الأمر بالعدالة السياسية. ومن أمثلة هذه العلاقة هي العلاقة بين البائع والمشتري التي نوقشت مناقشة تحقيق علاقة عادلة بين الطرفين تحت عنوان "خلق توازن متحرك بين المصالح المتضاربة".

مثال آخر على ذلك هو العلاقة بين الحاكم والشعب. الحاكم من حيث أنه يحكم على الأفراد التابعين والمرؤوسين من حيث أنهم يخضعون للحكم، فإن الطرفين في علاقة غير متكافئة. من العرف والقانون هنا تقييم تصرفات الطرفين وبناءً على هذا التقييم، إقامة توازن بين تصرفات الطرفين. (پاكتنجي، ٢٠٠٧: ٣٣٣/٢). وهي نفس العلاقة التي نوقشت في

الفوائد والواجبات بين الأفراد عندما يكون جميع الأفراد متساوين في الإستحقاق ويكون التوزيع ممكنًا بين الجميع، مثل إنشاء منصة لجميع المواطنين ليكونوا حاضرين في صناديق الاقتراع. في مثل هذه الحالة، يلزم المولي الحكومة بتقديم مزايا لجميع المواطنين: «لِيَكُنْ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَكَ فِي الْحَقِّ سَوَاءً فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْجَوْرِ عَوَضٌ مِنَ الْعَدْلِ» (الرسالة/٥٩). يجب مراعاة إقامة العدل والمساواة تجاه المواطنين حتى في نظر الحاكم «أَسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظَرَةِ» (الرسالة/٢٧). «وَأَسِ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظَرَةِ وَالْإِشَارَةِ وَالتَّحِيَّةِ» (الرسالة/٤٦). تتمثل إحدى واجبات الحاكم في منح كل شخص نصيبًا من الخزينة. بمعنى نقل كل حق إلى صاحبه، وهو نفس العدل «إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْإِمَامِ إِلَّا مَا حُمِّلَ مِنْ أَمْرِ رَبِّهِ الْإِبْلَغُ... وَإِضْدَارُ السُّهُمَانِ عَلَى أَهْلِهَا» (الخطبة/١٠٥). على الحاكم ألا يقصر عن تسليم حقوق الأفراد المالية من الخزينة «وَأَنَّ لَكَ فِي هَذِهِ الصَّدَقَةِ نَصِيبًا مَفْرُوضًا وَحَقًّا مَعْلُومًا شُرَكَاءَ أَهْلِ مَسْكِنَةٍ وَضِعْفَاءَ دَوِي قَاقَةٍ وَإِنَّا مُؤَفَّوْكَ حَقَّكَ فَوَفِّهِمْ حُقُوقَهُمْ» (الرسالة/٢٦). في هذه الحالة، لا يُسمح للحاكم أن يعطي المزيد لنفسه «إِيَّاكَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ بِمَا النَّاسُ فِيهِ أُسُوءَ» (الرسالة/٥٣). في الحالات التي يتعذر فيها على جميع الأفراد والجماعات التمتع بفوائد معينة، أو عندما لا يكون الواجب قابلاً للتوزيع بين جميع الأفراد، فإن العدالة الموزعة مطلوبة بحيث يكون التوزيع، مع الحفاظ على المساواة الأساسية لجميع الأفراد، انتقائيًا ثانويًا و يقوم الإستحقاق. كما يحدث في امتحان القبول للجامعة؛ لذلك، في العدالة الموزعة، هناك العديد من المتنافسين ويتم تحقيق العدالة في شكل المساواة الأولية والاختيار على أساس الإستحقاق. في الحالات التي لن يكون من الممكن التوزيع على الكل، يأمر الأمير عليه السلام أيضًا باختباره على أساس الاستحقاق؛ يجب أن يكون لدى قائد الحرس شروط معينة، الأمير عليه السلام أثناء ذكر هذه الشروط، يوجه المالك لتحديد الأشخاص المؤهلين: «فَوَلِّ مِنْ جُنُودِكَ أَنْصَحَهُمْ فِي نَفْسِكَ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَإِلِمَامِكَ وَ[أَطْهَرَهُمْ] أَنْفَاهُمْ جَيِّبًا وَأَفْضَلَهُمْ حِلْمًا...» (الرسالة/٥٣). يشرح الإمام (ع) شروط إختيار القاضي

الإمام علي (ع)، على الرغم من نصيحته القوية بتطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين، كلما رأى عدم المساواة في الاستحقاق بين المواطنين يأمر بعدم المساواة ويقول للمالك: «وَلَا يَكُونَنَّ الْمُحْسِنُ وَالْمُسِيءُ عِنْدَكَ بِمَنْزِلَةِ سَوَاءٍ». المعاملة المتساوية للأشخاص الذين ليس لديهم حقوق متساوية لها عواقب سلبية:

- يتردد المحسنون في فعل الخير: «فَإِنَّ فِي ذَلِكَ تَرْهِيْدًا لِأَهْلِ الْإِحْسَانِ فِي الْإِحْسَانِ».

- يتم تشجيع الأشرار على فعل الشر: «وَتَدْرِيْبًا لِأَهْلِ الْإِسَاءَةِ عَلَى الْإِسَاءَةِ».

لذلك تطلب الأمير من المالك مكافأة كل شخص وفقاً لإستحقاقه: «وَأَلْزَمَ كُلًّا مِنْهُمْ مَا أَلْزَمَ نَفْسَهُ».

أحد هذه العلاقات غير المتكافئة هي العلاقة بين المنتج والمستهلك. في مجال السوق، يحاول الجميع جني المزيد من الأرباح لأنفسهم والحكومة هي التي تسعى لتحقيق توازن المصلحة العامة من خلال تنظيم العدالة وإدارتها.

### طرق حل التعارضات

يناقش الإمام علي (ع) في جزء من معاهدة مالك اشتر تضارب المصالح بين مجموعتين أو أكثر في المجتمع. بقوله الإمام (ع) «وَاعْلَمَنَّ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ...» يقول للمالك أن المواطنين (بناءً على وظائفهم ومهنتهم) لديهم مجموعات وطبقات تحتاج بعضها البعض للبقاء على قيد الحياة؛ وبينما ترتبط الطبقات ببعضها البعض، فقد رسم الله حقوقاً لكل منها. والآن من واجب الحاكم أن ينتبه لهذه العلاقة، ويراعي حقوقهم إلى الحد الذي يتم فيه تصحيح شؤونهم: «لِكُلِّ عَلَى الْوَالِي حَقٌّ بِقَدْرِ مَا يُصْلِحُهُ» (الرسالة/٥٣).

التجار والحرفيون هم من فئات المجتمع السبع التي يهتم بها الإمام علي (ع). «ثُمَّ اسْتَوْصَ بِالتَّجَارِ وَدَوِي الصِّتَاعَاتِ». يقول الإمام (ع) في وصفه لهذه الفئة:

«وَاعْلَمَنَّ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ فِي كَثِيرٍ مِنْهُمْ ضِيْفًا فَاحِشًا وَشُحًّا قَبِيْحًا وَاحْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ وَتَحْكُمًا فِي الْبِيْعَاتِ». إن عبارة «احْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ» هي موضع نقاش.

تشق كلمة «الاحتكار» من «الحكر» وهي تعني باللغة

نهج البلاغة تحت عنوان حقوق الحاكم على المرؤس وحقوق المرؤس على الحاكم.

- «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ لِي عَلَيْكُمْ حَقًّا وَلَكُمْ عَلَيَّ حَقٌّ» (الخطبة/٣٤).

- «ثُمَّ جَعَلَ سُبْحَانَهُ مِنْ حُقُوقِهِ حُقُوقًا افْتَرَضَهَا لِبَعْضِ النَّاسِ عَلَى بَعْضٍ فَجَعَلَهَا تَنَكُّافًا فِي وُجُوْهِهَا وَيُوجِبُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَلَا يُسْتَوْجِبُ بَعْضُهَا إِلَّا بِبَعْضٍ. وَأَعْظَمُ مَا افْتَرَضَ سُبْحَانَهُ مِنْ تِلْكَ الْحُقُوقِ حَقُّ الْوَالِي عَلَى الرَّعِيَّةِ وَحَقُّ الرَّعِيَّةِ عَلَى الْوَالِي» (الخطبة/٢١٦).

عندما يؤدي جانبان هذه العلاقة غير المتكافئة (الحكومة والشعب) المهام الموكلة إليهما، فإنها ستجلب البركات للمجتمع:

- «عَزَّ الْحَقُّ بَيْنَهُمْ». نتيجة لذلك، لن تكون هناك معارضة للحق.

- ترسيخ طرق الدين وأساليبه بالإصرار على قوانين الدين واتباعها «وَقَامَتْ مَنَاجِحُ الدِّينِ».

- ترسيخ العدل والإنصاف في المجتمع «وَاعْتَدَلَتْ مَعْلَمُ الْعَدْلِ».

- انسياب العادات والتقاليد دون أدنى انحراف في اتجاهها (أحد مصادر النظام العام) «وَجَرَتْ عَلَى أَدْلَالِهَا السُّنَنُ».

- ترسيخ الصلح والنظام العام في المجتمع «فَصَلِّحْ بِذَلِكَ الزَّمَانَ».

- زيادة الأمل في بقاء الحكومة «وَطَمِعَ فِي بَقَاءِ الدَّوْلَةِ».

- يتحول جشع الأعداء وأملهم في تدمير وفساد الحكومة إلى يأس «وَيَسَسَتْ مَطَامِعُ الْأَعْدَاءِ».

"من أجل إقامة العدل، فإن المبدأ هو وجوب التعرف بالحالات الأولى لعدم المساواة في الاستحقاقات وفي حالة عدم وجود استحقاق خاص، الإبتعاد عن عدم المساواة وإتباع طريقاً متساوياً. لن يكون نظام يدعى بمعاملة متساوية للطرفين المحرم والمجنى عليه ولن يكون نظام يدعى أنه إذا كان هناك جانب من جوانب الاستحقاق يفرق بين حقوق شخصين، فهناك احتمال في المعاملة غير المتكافئة. (پاكتنجی، ٢٠٠٩: ٢ / ٣٣٩).

أن شخص ما لديه الكثير من السلع العامة الضرورية والضرورية ويرفض بيعها من أجل زيادة سعرها. (حميرى، ١٩٩٩: ٣/١٥٣٩- ابن منظور، ١٩٩٣: ٤/٢٠٨).

ماورد عن كلمة «الاحتكار» في الفقه والحديث يشابه التعريف الوارد في القواميس. حلي يقول: وسئل الإمام (ع) الصادق (ع) ما هو الاحتكار؟ الاحتكار يعني أن تقوم بشراء قمح أو طعام عام ليس في المدينة غير ذلك، وتخزينه وعدم بيعه ولكن إذا كان في البلد المزيد من الطعام، فلا مانع إذا كنت تريد المزيد من الاستفادة من بضاعتك (قوى، ١٩٨٨: ٤/٣٥٩).

قال الفقهاء في تعريف الاحتكار: احتكار الطعام وهو حبسه بتوقع زيادة السعر (شهيد ثاني، ١٩٨٩: ٣/٢١٨- علامه حلي، ١٩٩٩: ٢/٢٥٤- طوسي، ١٩٨٠: ٣٧٤).

أربعة شروط ضرورية لتحقيق الاحتكار:

- ١- أن تكون البضائع المحجوزة صالحة للأكل أولاً، وثانياً أن تكون القمح والشعير والتمر والزبيب والزيت.
- ٢- أن تكون البضائع المحجوزة فيها حاجة ماسة للناس.
- ٣- لا يوجد شبيه لتلك البضائع المحجوزة في المدينة وتلك الارض.
- ٤- لا يكون مالك تلك البضائع المحجوزة في حاجة لها (طوسي، ١٩٨٠: ٣٧٤- علامه حلي، ١٩٩٩: ٢/٢٥٤- شهيد ثاني، ١٩٨٩: ٣/٢١٨).

يجد خلاف بين الفقهاء حول حكم الاحتكار. بعض الفقهاء يؤمن بقداستها (شهيد ثاني، ١٩٨٩: ٣/٢١٨- فاضل مقداد، ٢٠٠٤: ٢/٤٣- خويي، د. ت: ٥/٤٩٤). في المقابل يؤمن البعض الآخر بكرهية الاحتكار (علامه حلي، ١٩٩٢: ٥/٣٨- محقق حلي، ١٩٨٧: ١٥/١- الطوسي، ٢٠٠٨: ٢/١٩٥).

الموضوع الآخر في قضية الاحتكار هي أنه كلما أصبحت الحاجة إلى عرض البضاعة المحجوزة ضرورية يجب على الحاكم إجبار المحتكر على بيع هذه البضائع؛ وأما هل يجوز للحاكم أن يحدّد ثمن هذه البضائع أم لا، فهناك ثلاثة أقوال عند الفقهاء:

- ١- عدم جواز التسعير: لا يجوز للإمام ولا النائب عنه

أن يسعر على أهل الأسواق متاعهم من الطعام وغيره سواء كان في حال الغلاء أو في حال الرخص بلا خلاف (طوسي، ٢٠٠٨: ٢/١٩٥) لا يحق للحاكم التدخل في تحديد أسعار البضائع؛ لذلك، إذا باع شخص بضاعته بسعر أعلى أو أقل من سعر السوق، فلا يحق لأحد الاعتراض عليه.

- ٢- جواز التسعير: للسلطان أن يجبر المحتكر على إخراج الغلة ويسعرها بما يراه ما لم يخسره (ديلمي، ١٩٨٣: ١٨٢) للسلطان أن يكره المحتكر على إخراج غلته وبيعها في أسواق المسلمين إذا كانت بالناس حاجة ظاهرة إليها وله أن يسعرها على ما يراه من المصلحة ولا يسعرها بما يخسر أربابها (مفيد، ١٩٩٢: ٦١٦) يحدد الحاكم السعر بملاحظة المصلحة العامة.
- ٣- التفصيل: منه الاحتكار وهو حبس الغلات الأربع و... فيجبر على البيع حينئذٍ؛ ولا يسعّر عليه إلا مع التشدد (شهيد اول، ١٩٩٦: ٣/١٨٠). يجوز تحديد السعر في حالة الإجحاف وليس غير ذلك. في كلمات مولاي، تم ذكر عبارة «اِخْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ». وقد فسر بعض مفسرين النهج البلاغة العبارة السابقة على أنها احتكار الطعام الوارد في الفقه (ابن ابي الحديد، ١٩٨٣: ١٧/٨٤- ابن ميثم بحراني، ١٩٨٣: ٥/١٦٨). على العكس من ذلك، ناقشها بعض المفسرين الآخرين تحت عنوان مستقل يسمى احتكار المصالح، وبالتالي قسموا الاحتكار إلى نوعين من الاحتكار الطعام والاحتكار المصالح (هاشمي خويي، ١٩٨٠: ٢٠/٢٧٠).

الاحتكار الطعام: كما ذكرنا سابقاً يعني هذا النوع من الاحتكار حبس وتخزين بعض المواد الغذائية من أجل زيادة أسعارها.

الاحتكار المصالح: لا يشمل هذا النوع من الاحتكار حبس البضائع وتخزينها بل يمكن أن تكون خدمة توفير أو توريد سلع وبضائع خاصة في أيادي شخص أو أشخاص محددين. على سبيل المثال، في بلد ما يكون هذا الأمر من إحصار شركة خاصة وهذه الشركة هي من تقوم بتحديد الأسعار. من أجل إثبات هذا الأمر أن العبارة «اِخْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ» تعني احتكار المصالح نقدم

بعض الأدلة التالية:

السبب الأول: يكون بعض التجار سيئون المزاج، ويتعاملون بشكل صعب وهم بخلاء ولا يفكرون إلا في تكديس الثروة. «واعلم مع ذلك أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً». نتيجة هذا التفكير أن المالك يحاول بيع المنتج بسعر يجلب له المزيد من الأرباح.

نتيجة هذا التفكير هو أن المالك يحاول بيع المنتج بسعر يجلب له المزيد من الأرباح. أما الاحتكار في الفقه فهو تخزين الممتلكات بقصد زيادة ثمنها (هاشمي خويي، ١٩٨٠: ٢٠/٢٧٠).

السبب الثاني: استخدم الإمام علي (ع) «تَحْكُمًا فِي الْبَيْعَاتِ» عطفًا لعبارة «اِحْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ». كلمة البياعات مجموع البياع است والبياع تعتبر مصدرًا من باب المفاعلة. الإكراه في البيع والشراء يعني بيع سلعة بسعر أعلى من سعرها العادل من أجل تحقيق ربح أكبر، ويتحقق هذا الهدف من خلال احتكار تجارة سلعة معينة، وهو ما يختلف عن احتكار الأطعمة لزيادة سعرها. إضافة إلى ذلك، كلمة البياعات هي كلمة تدل على الجمع لكن باستخدام حرف «ال» التي يدل على عموم الناس، بينما يقتصر احتكار الأطعمة على سلعة معينة (هاشمي خويي، ١٩٨٠: ٢٠/٢٧٢).

السبب الثالث: وروي في الرواية عن الإمام الصادق (ع) بأنه أعطى عبده الذي كان يسمى مصادف ألف دينار وقال: اذهب وتاجر بها. وبهذا المال اشترى بضاعة وذهب إلى مصر مع التجار. عندما تصل القافلة بالقرب من المدينة، تصادف قافلة قادمة من المدينة وتسألهم عن الوضع في المدينة فيما يتعلق بالبضائع التي كانت جزءًا من ممتلكاتهم التجارية ويحتاجها عموم الناس. عندما يسمع التجار عن نقص السلع في المدينة، يتعاقدون ويتحالفون لبيع البضائع بطريقة تجعلهم يربحون دينارًا واحدًا عن كل دينار. ولما انتهى العمل وعادوا إلى المدينة، جاء مصادف لخدمة الإمام (ع) وقدم للإمام حقيبتين، كل منهما ألف دينار، وقال إن كيسًا واحدًا هو النقود الأصلية، والحقيبة هي ربح تجارته. سأل الإمام الصادق (ع) عن كيفية تحقيق الربح وعندما سمع تقريره

وكيفية عمله، غضب بشدة واعترض على هذا العمل وأخذ كيسًا واحدًا الذي كان مبدأ النقود ولم يقبل الحقيبة الثانية التي كانت من ربح المال (حر عاملي، ١٩٨٨: ١٧/٤٢١).

ووفقًا للتقرير أعلاه، فعندما علم التجار أن أهل المدينة بحاجة إلى بضائعهم، قاموا بالإتفاق بينهما وتحديد السعر كما يشاءون، وهذا يعني إنحصار تجارة بعض السلع التي لا تزال شائعة اليوم والإمام علي (ع) باستخدامه العبارة «اِحْتِكَارًا لِلْمَنَافِعِ وَتَحْكُمًا فِي الْبَيْعَاتِ» عبر ووصف هذه التجارة وهذا يختلف تمامًا عن احتكار المصالح.

يدعي المؤيد مدعى بأن الاحتكار المصالح يتوافق مع المعنى اللغوي. كما جاء في المعنى اللغوي للاحتكار، فإن من معاني «تَحْكُمًا» الجمع والصيانة، وهو ما يصلح لاحتكار الاطعمه (جوهرى، ١٩٨٩: ٢/٦٣٥). ومعناه الآخر هو الظلم وسوء المعاملة (صاحب بن عباد، ١٩٩٣: ٢/٣٧٨) الذي يتفق مع الاحتكار المصالح. لأنه في هذا النوع من الاحتكار، يقاوم المحتكر الظالم بترك السعر المتوازن.

للاحتكار في المصالح نتيجتان سلبيتان:

١- الإضرار بعمامة الناس «وَدَلِيكَ بَابٌ مَضْرَّةٌ لِلْعَامَّةِ» (الرسالة/٥٣).

٢- أن العيب يكون على الحكومة «وَعَيْبٌ عَلَى الْوَلَاةِ». لأن الحكومة هي المسؤولة عن تنفيذ المصلحة العامة. لذلك، إذا قام فرد أو جماعة في هذه الحكومة بإيذاء الآخرين من خلال الاحتكار، فإن هذا الفعل يتعارض مع المصلحة العامة وسيشير إلى ضعف الحكومة في أداء واجباتها. لذلك يلزم الإمام علي (ع) الحكومة بالتدخل في القضية واتخاذ إجراءات أساسيين لإزالة الخلل والعيب:

الجانب الأول: منع احتكار المصالح وإنحصار المصالح عند الأفراد «فَأَمْنَعُ مِنَ الْاِحْتِكَارِ» (الرسالة/٥٣). وقد وثق الإمام علي (ع) هذا الأمر الى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بتحريم الاحتكار. يمكن أن يكون لهذا السند اتجاهان: الاتجاه الأول هو أن الضمير في «منه» يعود إلى «الاحتكار» برمي گردد وهو مطلق ويتضمن



ومع ذلك، فإن وجهة نظر المصلحة الخاصة متشككة في هذا التدخل الحكومي لكن وجهة نظر المصلحة العامة ترى فشل السوق كسبب لتبرير التدخل الحكومي وتدفع عنه. تحرم النظرة الفقهية التدخل الحكومي في السوق، الذي يقوم على قاعدة الهيمنة مما يؤدي ذلك إلى إن تواجه مشكلة مع وجود ملكية أخرى على الجانب الآخر، مما يؤدي في النهاية إلى فشل السوق. وهذا الفشل هو في حد ذاته رخصة لتدخل الحكومة. وعلى هذا الأساس يسمح الفقهاء للحكومة بالتدخل في حالة احتكار الطعام والشراب. ومن أجل معالجة موضوع المصلحة العامة في ضوء اهتمام الحكومة بالعدالة والمنفعة العامة، وهو من تعاليم نهج البلاغة المهمة، يتم مناقشة التضارب بين مصالح مقدمي الخدمات والسلع ومصالح متلقي هذه الخدمات والسلع. من أجل حل هذا الصراع، يسمح حضرة أمير (ع) للحكومة بالتدخل والتنظيم والمراقبة، ويدعو الحكومة إلى تحديد ومعاقبة من ينتهك هذه الأنظمة.

### الهوامش

١. دولة الرفاه هي حكومة مسؤولة عن ضمان وتحسين رفاهية جميع أفراد المجتمع. في هذا النظام الاقتصادي، توفر الحكومة جميع مرافق الرعاية الأساسية لجميع أفراد المجتمع (مؤمني راد، ٢٠١٥: ١٨٨).
٢. الدولة التنظيمية هي نوع من الحكومة يتم فيه إيلاء المزيد من الاهتمام لدور وقيمة اللوائح التنظيمية أكثر من أدوات السياسة الأخرى، وهي حكومة تنظيمية أكثر من كونها حكومة مكلفة وتأخذ الضرائب (مؤمني راد، ٢٠١٥: ١٩١).
٣. بدلاً من دفع فوائد النشاط الاقتصادي الحقيقي للمستثمرين، يفيدهم المخطط بأموالهم الخاصة أو بأموال مستثمرين آخرين

بجرائني، ميثم بن علي بن ميثم (١٩٨٣م). شرح نهج البلاغة. غير معروف. طهران: دار نشر الكتب.

باكتشي، احمد (٢٠٠٩م). البحث عن مكونات العدالة السياسية في النصوص الإسلامية، في مقدمة النظرية السياسية للعدالة في الإسلام (المجلد ٢). بقلم علي أكبر عليخاني. طهران: معهد أبحاث الدراسات الثقافية والاجتماعية.

بجويان، جمشيد (٢٠١٠م). الاقتصاد الجزئي. طهران: مطبعة جامعة پیام نور.

نوعى الاحتكار.

الجانب الثاني: أن الإمام علي (ع) يريد أن يقول، كما نهي الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عن الاحتكار الأظعمه نحن ايضا نحرم احتكار المصالح لنبع النبي (هاشمي خويي، ١٩٨٠: ٢٧٤/٢).

الخطوة الثانية: مع التخطيط السليم، يجب إجراء ترتيب على النحو التالي:

أولاً، يجب أن يتم البيع والشراء في المجتمع بسهولة وبطاقة «وَلْيَكُنْ الْبَيْعُ بَيِّعًا سَمِحًا» (الرسالة/٥٣).

ثانياً، مع التسعير المناسب، يجب مراعاة العدالة بطريقة لا يتضرر فيها البائع ولا المشتري. «بِمَوَازِينٍ عَدْلٍ وَأَسْعَارٍ لَا تُجْحِفُ بِالْقَرِيبِينَ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ» (الرسالة/٥٣). هذا هو مفهوم المصلحة العامة بمعنى التوازن المتحرك بين المصالح المتضاربة.

النظام التجاري للبلاد ملزم أيضاً باتباع الخطة التي قدمتها الحكومة، وبالتالي يقول الإمام (ع) إنه يجب تأنيب كل شخص أو مجموعة تمرد عليها. «فَمَنْ قَارَفَ حُكْرَةً بَعْدَ نَهْيِكَ إِيَّاهُ فَنَكِّلْ بِهِ وَعَاقِبْهُ [مِنْ] فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ» (الرسالة/٥٣).

### النتيجة

أثيرت قضية التدخل الحكومي في وضع اللوائح التنظيمية ومراقبة السوق بشكل جدي بعد مرور دولة الرفاهية ودخول الحكومة التنظيمية. غالباً ما يتم تنفيذ التنظيم من قبل القطاع الخاص، وتقوم الحكومة بالتنظيم والإشراف.

### المصادر

ابن منظور، أبو الفضل و جمال الدين، محمد بن مكرم (١٩٩٣م). لسان العرب. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- دار صادر.

الاصفهايي، السيد أبو الحسن (٢٠٠١م). وسائل النجاة (مع حواشي الإمام الخميني). قم: معهد تنظيم ونشر أعمال الإمام الخميني.

باغستاني ميدي، مسعود وآخرون (٢٠١٥م). «الحاجة إلى التدخل الحكومي في تنظيم الأسواق المالية والإشراف عليها». مجلة الاقتصاد، رقم ٧ و٨، ص ٤٣-٥٨.

- جوهري، إسماعيل بن حماد (١٩٨٩م). الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية. سورية: دار العلم للملايين.
- حر عاملي، محمد بن حسن (١٩٨٨م). وسائل الشيعة. قم: مؤسسة آل البيت عليهم السلام.
- حلّي، ابن ادريس، محمد بن منصور بن احمد (١٩٨٩م). السرائر الحاوي لتحرير الفتاوى. قم: مكتب المطبوعات الإسلامية التابع لجمعية معلمي حوزة قم.
- حلّي، علامه، حسن بن يوسف بن مطهر اسدي (١٩٩٢م). مختلف الشيعة في أحكام الشريعة. قم: مكتب المطبوعات الإسلامية التابع لجمعية معلمي حوزة ايران.
- \_\_\_\_\_ (١٩٩٩م). تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية (ط - الحديثة). قم: معهد الإمام الصادق (ع).
- حلّي، محقق و نجم الدين، جعفر بن حسن (١٩٨٧م). شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام. قم: معهد اسماعيليان.
- حلّي، مقداد بن عبد الله سيوري (٢٠٠٤م). كنز العرفان في فقه القرآن. قم: منشورات مرتضوي.
- حميري، نشوان بن سعيد (١٩٩٩م). شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم (الطبعة الأولى). بيروت: دار الفكر المعاصر.
- خميني، سيد روح الله الموسوي (٢٠١١م). تحرير الوسيلة. النجف: المكتبة الإسلامية.
- خويي، سيد ابوالقاسم موسوي (د. ت). مصباح الفقاهة (المكاسب).
- ديلمي، سائر، حمزة بن عبدالعزيز (١٩٨٣م). المراسم العلوية و الأحكام النبوية. قم: منشورات الحرمين.
- الزنجشيري، أبو القاسم، محمود بن عمر (١٩٩٦م). الفائق في غريب الحديث. سورية: دار الكتب العلمية.
- جورج جوروفيتش (١٩٤٠م). أساسيات علم اجتماع القانون (ترجمة حسن حبيبي). طهران: شركة انتشار.
- صاحب بن عباد، كافي الكفاة و اسماعيل بن عباد (١٩٩٣م). البينة في اللغة. بيروت: عالم الكتب.
- الطوسي، أبوجعفر، محمد بن حسن (٢٠٠٨م). المبسوط في فقه الإمامية (الطبعة الثالثة). طهران: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.
- \_\_\_\_\_ (١٩٨٠م). النهاية في مجرد الفقه والفتاوى. بيروت: دار الكتاب العربي.
- \_\_\_\_\_ (٢٠١١م). الإستبصار فيما اختلف من الأخبار. طهران.
- عاملي، الشهيد الأول، محمد بن مكّي (١٩٩٦م). الدروس الشرعية في فقه الإمامية. قم: مكتب المطبوعات الإسلامية التابع لجمعية معلمي حوزة قم.
- عاملي، شهيد ثاني، زين الدين بن علي (١٩٨٩م). الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (المختص - كلانتر). قم: مكتبة داوري.
- عباسي، بيژن (٢٠١٤م). أساسيات القانون العام. طهران: منشورات دادگستر.
- غرجي ازندرياني، علي أكبر (٢٠١٠م). مبادئ القانون العام. ايران، طهران: منشورات جنگل.
- غرجي ازندرياني، علي أكبر (٢٠١١م). «الوصايا العشر للقانون العام» انعكاس في المبادئ والمفاهيم الأساسية للقانون العام، المجلد ٤١، العدد ٢، ايران، طهران، المجلة الفصلية للقانون.
- غيلاني، فومني، محمدتقي بهجت (٢٠٠٢م). وسيله النجاح (للبيهجه). قم: منشورات شفق.
- فيومي، احمد بن محمد مقرئ (د. ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. قم: دار الرضي للنشر.
- قرشي، سيد علي أكبر (١٩٩١م). قاموس القرآن. طهران: دار الكتب الإسلامية.
- قمي، محمد بن علي (١٩٨٨م). من لا يحضره الفقيه (ترجمة علي أكبر غفاري). ايران، طهران: دار صدوق.
- كاتوزيان، ناصر (٢٠٠٤م). مبادئ القانون العام. طهران: دار ميزان.
- مفيد، محمد بن محمد بن نعمان عكبري (١٩٩٢م). المتفنع. قم: مؤتمر الألفية العالمي للشيخ مفيد.
- نجفي، كاشف الغطاء، احمد بن علي بن محمد رضا (٢٠٠٢م). النور التاسع في الفقه النافع. النجف: مطبعة آداب.
- نجفي، كاشف الغطاء، احمد بن علي بن محمد رضا (٢٠٠٢م). سفينة النجاة ومشكاة الهدى ومصباح السعادات. النجف أشرف: مؤسسة كاشف الغطاء.
- واسطي (١٩٩٣م). تاج العروس من جواهر القاموس. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- هاشمي خويي، ميرزا حبيب الله (١٩٨٠م). منهج البراعة في شرح نهج البلاغة (خوني). طهران: المكتبة الإسلامية.

## دخالت دولت در مقررات گذاری و نظارت بر بازار از دیدگاه نهج البلاغه

علیرضا دل افکار<sup>۱</sup>، احمد اکبرزاده<sup>۲</sup>

تاریخ دریافت: ۱۳۹۸/۰۲/۱۹

تاریخ پذیرش: ۱۳۹۹/۰۳/۱۹

۱. دانشیار، قرآن و حدیث، دانشگاه پیام نور تهران، ایران؛ Delafkar@pnu.ac.ir

۲. مربی، فقه و مبانی حقوق اسلامی، دانشگاه پیام نور قاین، ایران (نویسنده مسئول)؛ mahdy\_1338@yahoo.com

### چکیده

یکی از مباحث مهم در حوزه اقتصاد، بحث دخالت دولت در مقررات گذاری و نظارت بر بازار است که با دو دیدگاه عمده جواز و منع همراه است. دیدگاه نفع عمومی، در حالت شکست بازار به واسطه عواملی همچون انحصار، این دخالت را توجیه کرده و دولت را موظف به مداخله می کند. در متون فقهی ذیل عناوین «احتکار» و «تسعیر» بحث مداخله دولت در بازار مطرح شده است و فقها به تبع از روایات وارده در این خصوص و علی رغم داشتن نظرات متفاوت در خصوص جواز دولت در قیمت گذاری، در حالت شکست بازار و عدم کارایی آن، عموماً قائل به جواز مداخله دولت هستند. این مقاله می کوشد تا با رویکرد میان رشته ای بین دو حوزه معرفتی اقتصاد و فقه، موضوع مورد بحث را از منظر نهج البلاغه به عنوان یک منبع روایی معتبر مورد بررسی قرار داده و نشان دهد که در صورت شکست بازار، حضرت علی علیه السلام جهت تحقق نفع عمومی در بستر عدالت توازی، دولت را مکلف به مقررات گذاری و نظارت بر بازار می نماید.

کلیدواژه ها: مقررات گذاری، دولت، نظارت، نفع عمومی، نهج البلاغه.